تمتلك مستوى معيشيا مرتفعا . وذكر على سبيل المثال كيف ان الكيبوتزات تحتوي على احدث الآلات واثمنها ، من الطباخات الكهربائية وغاسلات الصحون في مطابخها الى آلات الكوي المعقدة في دور الغسيل فيها . وفي وضع حدائقها وبرك السباحة فيها ومتاحفها الخاصة ومكتباتها الترفيهية ودور الموسيقى والمسارح فيها ونوادي الاعضاء والمشابهة للمقاهي فيها تبدو وكأنها مراكز ترفيه اكثر منها مستوطنات اشتراكية ذات منطلق عمالي جماعي . وانتهى المؤلف في كتابه بالقول : « ان الكيبوتز يصبح مؤسسة مريحة بازدياد ويتحول بذلك الى مكان مناسب للاستجمام » . كما ان كتابا آخرين قد سجلوا ميل الكيبوتز مؤخرا الى اجتذاب المسنين ممن يرون فيه مكانا مناسبا للتقاعد . والمعنى الكامل لهذا الوصف للكيبوتز لا يمكن استيعابه دون التذكير بالاوضاع المعيشية المتردية التي تعيش فيها الاكثرية من اليهود الشرقيين في البلاد ، ان كان ذلك في القرى الموزعة في المناطق النائية (قرى التطوير كما يشار اليها) وفي الاحياء الفقيرة المزدحمة التي يقيمون فيها في المدن . كما لا يمكن ادراك هذا المعنى الكامل دون التذكير مجددا باعداد عمال الاجرة الذين يعملون في الكيبوتزات التي تحصل على أوفر المساعدات المالية الصهيونية .

ان بعض الكتاب اليساريين من مؤيدي الصهيونية أو المعتذرين لها ، بمن فيهم أحيانا المتكلمون بلسان أحزاب اليسار الصهيوني المابام واحدوت والماباي ، يعيدون معضلة ضعف قدرة الكيبوتز الانتاجية الى تأثيرات السوق الخارجية في المجتمع الرأسمالي عامة . وغالبا ما نجد في هذا المضمار ترديد القول بأن الاسعار الاحتكارية التي تبتزها السوق الرأسمالية مقابل مشتريات الكيبوتز والاسعار المنخفضة التي يحصل عليها في تصريف منتجاته هي العوامل الرئيسية التي تجعل الكيبوتز غير قادر على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية . وبغض النظر عن مزاعم الاشتراكية الداخلية للكيبوتز التي تنم عن مثل هذا المنطلق ، فقد سبق ان ذكرنا كيف ان الكيبوتز يشارك التكتلات الرأسمالية التي تسيطر على الاسواق في البلاد . وفضلا عن ذلك ، فلا بد من التذكير بأن الكيبوتز نشأ ونما في وسط مجتمع رأسمالي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وان ازدياد مشكلاته الاقتصادية بعد قيام دولة اسرائيل وتحت اجنحة احزاب اليسار الصهيوني الحاكمة يدل على أن المسألة لا يمكن تفسيرها بطابع المجتمع الرأسمالي فقط بل تتناول طابع الكيبوتز نفسه وطابع أحزاب اليسار الصهيوني التي تشرف عليه . والكلام عن عدم قدرة الكيبوتز الانتاجية النسبية اثير بشكل متزايد بعد قيام دولة اسرائيل وخاصة في النصف الثاني من الخمسينات . كما ان ازدياد استخدام عمال الاجرة بشكل ملحوظ يعود الى ذلك التاريخ . وقد شهدت عضوية الكيبوتزات منذ ذلك الحين انخفاضا عدديا نسبيا بالمقارنة الى ازدياد السكان اليهود في البلاد عامة .

ان الاسباب التي تعطى لتفسير ميل الكيبوتز المتزايد الى استخدام عمال الاجرة وتحوله الى اقامة المشاريع الرأسمالية الصرفة خارج الكيبوتزات غالبا ما تنم عن منهج تبريري قد يضلل معرفة الهوية المجتمعية التي يتصف بها الكيبوتز . وفي مقالة عن **اليسار الصهيوني في اسرائيل** أصدرتها المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ لابراز زيف اليسار الصهيوني جاء تفسير التحول الى العمل المأجور باعادة اثارة مسألة متطلبات السوق الرأسمالية عامة كما أضيف الى ذلك عامل النقص في القوة العاملة في عضوية الكيبوتزات . وجاء في المقالة : « ان جميع الكيبوتزات واقعة تحت الديون للحكومة والبنوك الخاصة والشركات . ولولا المساعدات المستمرة من المؤسسات الصهيونية لما تمكنت الكيبوتزات من الاستمرار . فالوقود والنقد والسماد والماء والكهرباء يتوجب شراؤها من مصادر خارجية . كما يترتب على منتوجاته ان تزاحم في الاسواق المنتوجات الاخرى — احيانا منتوجات الفلاحين العرب . وقد تبين ان